التشريعات بين التنمية والتخليف

د. نادر عزت سعيد

تتسم الفترة الحالية في فلسطين بدرجة عالية من النقاش حول التشريعات والأسس التي يجب أن تقوم عليها، ويحتدم الخلاف بين مدارس فكرية وأيدولوجية متناقضة في الكثير من المجالات. وينطلق النقاش وطبيعة المداخلات التي تطرحها الأطراف المتنافسة على الأجندة الفلسطينية من منطلقات أيدولوجية فكرية لا تدلل على فهم للواقع المعاش وطبيعة المجتمع الفلسطيني المعاصر. كما ويغيب عن الكثير من المداخلات مقتضيات ومتطلبات النهوض بالمجتمع الفلسطيني في سعيه للتحرر السياسي الوطني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي نفس الوقت تهيمن المصالح السياسية الحزبية على طبيعة الحوار مع إهمال شديد لمصالح المجتمع الفلسطيني وحاجاته الآنية والمستقبلية. وتزداد الخطورة عندما يتم استخدام الثقافة الدينية والتراثية والوطنية لتمرير أجندات لا يمكن لها أن تحقق التنمية للمجتمع الفلسطيني وتبعده عن ركب المنافسة في ظل العولمة والتداخل الشديد بين العوامل الدولية والإقليمية والمحلية. وتكمن الخطورة في استخدام المشاعر والشعارات ذات القدسية عند أكبر عدد من المواطنين من أجل الحصول على مكاسب حزبية، وفي الاعتماد على اعتقادات وفرضيات لا تصمد أمام الاختبار الواقعي ولا بد من تطويرها من أجل أن تتناسب مع الواقع، بحيث تتجاوزه لتسمح بتحقيق تنمية شمولية للأجيال الحالية والمستقبلية. كما أن الكثير من هذه الافتراضات (برغم قيمتها وأهميتها الروحية والمعنوية) لم يتم (ولا يمكن) ترجمتها لبرامج اجتماعية واقتصادية حقيقية وفعالة تخدم وترفد عجلة التنمية. وفي هذا

إن التشريع والتقنين عملية تعبر عن روح المجتمع والتفاعلات المتجانسة والمتناقضة فيه

السياق تبرز أهمية التشريعات والقوانين التي يتم مناقشتها في الوقت الحاضر.

إن التشريع والتقنين ليست عملية قانونية تقنية تترك للقانونيين ولفقهاء الدين فقط ويتحكم بجوهرها السياسيون، بل هي عملية تعبر عن روح المجتمع والتفاعلات المتجانسة والمتناقضة فيه. إن عملية التشريع تعبر عن عملية حوار وتنافس وصراع بين الفئات المصالحية المتباينة، فئات تستخدم مصادر متوفرة لها من أجل فرض وجهة نظرها على باقي الفئات أو على الأقل التأثير في صنع القرار. ومن هذا المنطلق تعبر عملية التشريع عن طبيعة الحركات الاجتماعية والسياسية التي من المفترض أن تعبر عن مصالح مجموعات تتنافس على الأجندة من حيث طبيعتها ومحتواها. فعملية التشريع ليست عملية محايدة، بل تتسم بدرجة عالية من الصراع السياسي والمصالح المتضمنة في المداخلات التي تتقدم بها الأطراف المتنافسة (أصحاب الدعوات). ويستخدم أصحاب الدعوات كافة المصادر المتاحة لهم للتأثير على عملية التشريع وما ينتج عنها من قوانين. ومن بين المصادر المستخدمة مصادر مادية وأخرى معنوية قيمية. وفي المجتمعات التي مازالت في طور البحث عن ذاتها ولم تستطع حتى الآن الوصول إلى معدلات تنمية بشرية متقدمة ولم تتمكن من خلق آليات ذاتية للنمو والتطور، تتغلب المصادر القيمية في الحوار على المصادر المادية، وتأتي الغلبة للمداخلات الفكرية على حساب العلم والحقيقة الاجتماعية. ومن بين المصادر المادية طبيعة الأحزاب والمؤسسات التابعة لكل فريق متنافس، كما أن الدعم المالي الذي يملكه كل فريق له أهمية، وكذلك الحال بالنسبة لمناهج التعليم ووسائل الإعلام.

عملية التشريع ليست عملية محايدة، بل تتسم بدرجة عالية من الصراع السياسي

وفي ظل غياب التفكير والتخطيط القائم على العلم والواقع ومصالح المجتمع ككل، تطغى المداخلات التي تخاطب العاطفة والفكر الغيبي والتي تبتعد عن معالجة القضايا وتتهرب من مواجهة الواقع من خلال اللعب على التراث الديني الاجتماعي واستغلال هذا التراث الجماعي من أجل مصالح حزبية آنية. وتتعزز مثل هذه المداخلات في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة وفي ظل عدم قدرة مؤسسات المجتمع الدولانية من تقديم الخدمات الفعالة والحلول للمشكلات الاجتماعية المتفاقمة وغياب سيادة القانون. وفي ظل حالة اللامعيارية التي تتمثل في التداخل بين

إن وضع التشريعات يجب أن يقوم على الاعتراف بالتعددية

المفاهيم القيمية وعدم وضوح المرجعيات المؤسساتية تتعزز المداخلات القائمة على الخطابية والشعارات والحس الديني أو القومي، وتتضاءل قدرة الحجة العلمية القائمة على دراسة الواقع ومتطلباته. ويتم في هذه المراحل تهميش دور العلم والعلماء وخصوصا في مجالات العلوم الاجتماعية ويصبح الإرهاب الفكري سمة العصر من خلال تحريض الجمهور العريض باستخدام منابر ذات قدسية أو من خلال مؤسسات الدولة المتسلطة.

ومن أجل أن يتم إخراج العملية التشريعية من سطوة الأيدولوجيا والشعارات الرنانة، ومن أجل أن تصبح التشريعات في خدمة بناء وتنمية المجتمع الفلسطيني فإنه لا بد من تبني مجموعة من المبادئ والمنطلقات التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية بعلاقتها وتداخلها مع الظرف العالمي، بما في ذلك البناء على التجربة الطويلة والعميقة للشعب الفلسطيني في مراحل نضاله وثورته، حيث قامت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بتقديم أجندات مجتمعية ذات طابع بناء، بما في ذلك تجربة بناء المؤسسات المجتمعية والاتحادات والنقابات وخوض الانتخابات والعمل التطوعي. والأهم من ذلك القدرة على تفعيل وتنظيم الأفراد والمجتمعات المحلية من أجل الصمود والسعي للتحرر، وقد اتسم عمل هذه الفصائل بنشر فكر تنويري علمي إلى حد كبير، الشيء الذي يعكس نفسه في الميثاق الوطني ووثيقة الاستقلال.

كما أن وضع التشريعات يجب أن يقوم على الاعتراف بالتعددية، فالمجتمع الفلسطيني متنوع يعيش فيه المسلمون والمسيحيون، والمتدينون وغير

إن التشريعات يجب أن تقوم على أساس حقوق المواطنة

المتدينين، وأحزاب اليسار والوسط واليمين والمستقلين، واللاجئين وغير اللاجئين، والمقيمين والعائدين، والذين نشأوا في دول غربية وآخرين ترعرعوا في دول عربية، والذين ما زالوا يعيشون تحت حكم إسرائيل كمواطنين، وغير ذلك من التنوعات. وإن كان لأي تشريع أن ينجح فلا بد أن يقوم على تفعيل كافة هذه المصادر، من خلال دمج كافة هذه الفئات وأخذها بعين الاعتبار عند وضع أي تشريع، مما يحتم إيجاد تشريعات تشمل الجميع ولا تقوم على الفرض والاستثناء وتحقق المساواة والعدالة للجميع بدون أي تمييز مهما كان سببه أو مبرره، وبحيث لا يتم فرض رأي وأسلوب حياة أية مجموعة على المجموعات الأخرى. وهنا لا بد من التنبيه للخطورة البالغة للمداخلات التي تروج لأن القانون يجب أن يقوم على رأي الأغلبية. وتكمن الخطورة في أن تقوم الأغلبية العددية بفرض فكر يتسم بالقسرية على باقي المجموعات بما في ذلك الأقليات الدينية والفكرية والحزبية، مما يؤدي إلى أن تقوم السلطة التشريعية بهضم حقوق هذه المجموعات باعتبارها فئات من الدرجة الثانية أو بإنكار وجودها بشكل عدمي كما يتم إنكار وجود حاملي الأفكار الليبرالية والعلمانية وغيرهم من الذين لا يعيشون ضمن قناعات الأغلبية، فعلى القانون أن يضمن الحق المتساوي للجميع ضمن الاعتراف بالتعددية وبحق كل المواطنين أن يعيشوا قناعاتهم بطريقتهم وليس بقوة السوط والتسلط.

ومن أجل تفادي الصراع الاجتماعي السلبي والفتنة وضرورة قيام السلطة باستخدام القمع لفرض فكر واحد على جميع المواطنين، فإن التشريعات يجب أن تقوم على أساس حقوق المواطنة، مما يعني أن التشريع يجب أن يضمن حماية كاملة لكل المواطنين وذلك لكونهم مواطنين من الدرجة الأولى في الدولة الفلسطينية بدون تمييز أو تسلط من قبل فئة على الأخرى، وبدون إعطاء ميزات لفئة على حساب الفئات الأخرى وبدون حرمان الأفراد من حرياتهم الشخصية في الفكر والممارسة من أجل إرضاء مجموعة معينة، فكل مواطن ومواطنة أمام الدولة والقانون مساو للمواطن الأخر، فالدولة الفلسطينية العتيدة دولة لكل مواطنيها لا يجوز أن تقوم قوانينها على التمييز فتحمي القوي على حساب الضعيف والغني على حساب الفقير والمتدين على حساب غير المتدين والمسلم على حساب المسيحي والرجل على حساب المرأة كما أن حقوق المواطنة تعني تقديم الخدمات الحكومية والضمان الاجتماعي لجميع المواطنين سواء كانوا عاملين في القطاع الخاص أو العام أو في المجال المنزلي.

وفي نفس الوقت فإن أي تشريع يجب أن يضمن حرية التفكير والإبداع، مما يعني أن تضمن القوانين حرية كل مواطن فلسطيني في التعبير عن رأيه (فكرا وممارسة) بدون قيود تحد من إمكانية الاجتهاد والمجادلة وتبادل الرأي، فالتغيير لا يمكن إحداثه بدون السماح للأفكار التي قد تبدوا غريبة لنا وتعارض معتقداتنا أن تخرج إلى حيز الوجود.

وحيث أن التجربة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من تجربة إنسانية كونية

إن أي تشريع يجب أن يضمن حرية التفكير والإبداع

تراكمت عبر آلاف السنين فإنه لا بد من النظر باحترام إلى كافة مظاهر التراث الإيجابي للثقافات التي سادت وتلك التي تتفاعل في العالم حولنا بما في ذلك التراث الديني الذي يحمل في طياته آليات إيجابية إذا تم استخدامها لمصلحة كافة الفلسطينيين وضمن مبادئ إنسانية تيسر علاقات المواطنين بعضهم مع بعض ولا تؤدي لدرجة أعلى من الصراع السلبي. وحيث ان الهدف هو الوصول للمساواة وحماية كافة المواطنين وضمان حقوقهم الإنسانية باعتبارهم مواطنين وإنسانيتهم تأتي قبل كل شيء، فإن اللجوء للمواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ينبغي أن يشكل الركيزة الأساسية لأي تشريع. ويمكن اللجوء لأي مرجعيات أخرى طالما لا تؤدي للتمييز بين المواطنين (مهما كانت التبريرات حتى لو تم عرضها على أنها تبريرات دينية) ولا تقف في وجه عجلة التنمية وفرص وإمكانيات الأجيال المقبلة على الدخول في معترك المنافسة الدولية، مما يحتم تغييرات جذرية في طبيعة الثقافة السائدة والقيم التي تجر المجتمع للتخلف والجهل. ويبقى التعامل مع الواقع الاجتماعي والعوامل المحلية والدولية والاعتراف بأن تغييرات أساسية قد حصلت في طبيعة المجتمع جوهر عملية التشريع. ولسنا هنا بصدد سرد طبيعة المشكلات والتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني من فقر وبطالة وانتشار للعنف المجتمعي والمنزلي وانتشار الجريمة والزواج المبكر ومعدلات الخصوبة التي تفوق كل المعدلات على وجه الأرض والاكتظاظ السكاني وشح المصادر، كلها تحديات لا بد من مواجهتها برغم استمرار الاحتلال وعند البدء في إنشاء الدولة. ومن أجل مواجهة هذه التحديات الكبيرة، يصبح الأهم من اللجوء للمجادلات الأيدلوجية، البدء باعتبار المداخلات الأيدولوجية على أنها فرضيات للاختبار لا يمكن تصديق صحتها قبل إخضاعها للاختبار العلمي في الواقع. فالتشريع يجب أن يقوم

إن اللجوء للمواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ينبغي أن يشكل الركيزة الأساسية لأي تشريع

على العلم والحقيقة الاجتماعية وطرح حلول حقيقية لمشاكل واقعية ورؤية تطمح لإخراج المجتمع من الحالة السلبية التي يعيشها إلى حالة من القدرة الذاتية على التقدم والتنمية.